

فصل (١)

ثُمَّ تَأْمَلُ الْحِكْمَةَ فِي الْحُبُوبِ^(٢)، كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَنَحْوَهُمَا؛ كَيْفَ يَخْرُجُ الْحَبُّ مُدْرَجًا فِي قُشُورٍ عَلَى رُؤُوسِهَا أَمْثَالُ الْأَسْنَةِ، فَلَا يَتِمَكَّنُ جُنْدُ الطَّيْرِ مِنْ إِفْسَادِهَا وَالْعَبَثِ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ لَوْ صَادَفَ الْحَبَّ بَارِزًا لَا صِوَانٍ عَلَيْهِ^(٣) وَلَا وَقَايَةَ تَحُولُ دُونَهُ لَتِمَكَّنَ مِنْهُ كُلُّ التَّمَكَّنِ، فَأُفْسِدَ وَعَاثَ وَعَثَا وَأَكَبَّ عَلَيْهِ أَكْلًا مَا اسْتَطَاعَ، وَعَجَزَ أَرْبَابُ الزَّرْعِ عَنْ رَدِّهِ.

فَجَعَلَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْوَقَايَاتِ لِتَصُونَهُ، فَيُنَالُ الطَّيْرُ مِنْهُ مَقْدَارَ قُوَّتِهِ، وَيَبْقَى أَكْثَرُهُ لِلْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّهُ أَوْلَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَدَحَ فِيهِ وَشَقِيَ بِهِ^(٤)، وَكَانَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَوْضَعُ حَاجَةِ الطَّيْرِ.

فصل (٥)

ثُمَّ تَأْمَلُ الْحِكْمَةَ الْبَاهِرَةَ فِي هَذِهِ الْأَشْجَارِ؛ كَيْفَ تَرَاهَا فِي كُلِّ عَامٍ لَهَا حَمْلٌ وَوَضْعٌ، فَهِيَ دَائِمًا فِي حَمْلِ وَوِلَادَةٍ.

فَإِذَا أَذِنَ لَهَا رَبُّهَا فِي الْحَمْلِ أَحْتَبَسَتْ^(٦) الْحَرَارَةُ الطَّبِيعِيَّةُ فِي دَاخِلِهَا وَاجْتَبَأَتْ فِيهَا؛ لِيَكُونَ فِيهَا حَمْلُهَا فِي الْوَقْتِ الْمَقْدَّرِ لَهَا، فَيَكُونَ ذَلِكَ الْوَقْتُ

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢٠)، «توحيد المفضل» (١٠٠).

(٢) (ن): «أكثر الحبوب».

(٣) الصُّوَانُ (بالضم والكسر): الوعاء الذي يَصَانُ فِيهِ الشَّيْءُ. «اللسان».

(٤) (ح): «كدح فيه وسعى». وفي طَرَّة (ن) إشارةٌ إِلَى أَن ذَلِكَ فِي نَسْخَةٍ.

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٢٢)، «توحيد المفضل» (١٠٣).

(٦) (د): «اجتننت». (ت): «اجتبت». (ق): «اجتنبت». والمثبت من (ح، ن)، وهو الصواب.

وفي (ر): «فتحتبس الحرارة».

بمنزلة وقت العلوق ومبدأ تكوين النطف، فتعمل المادة في أجوافها عملها،
وتهيئها للعلوق، حتى إذا آن وقت الحمل دب فيها الماء، فلانت أعطافها^(١)،
وتحرّكت للحمل، وسرى الماء في أفنانها، وانتشرت فيها الحرارة والرطوبة.

حتى إذا آن وقت الولادة كُسيّت من سائر الملابس الفاخرة من النور
والورق ما تتبختر فيه^(٢) وتميس به وتفخر على العقيم، فإذا أظهرت
أولادها^(٣)، وبان للنّاظر حملها، علم حينئذ كرمها وطيبها من لؤمها وبخلها؛
فتولى تغذية ذلك الحمل من تولى غذاء الأجنة في بطون أمهاتها وكساها
الأوراق وصانها من الحرّ والبرد.

فإذا تكامل الحمل وآن وقت الفطام، تدلّت إليك أفنانها كأنما تناولك
ثمرة كبدها^(٤)، فإذا قابلتها رأيت الأفنان كأنها تلقاك بأولادها وتحيّك
وتكرمك بهم وتقدّمهم إليك، حتى كأنّ مناوياً يناولك إياها بيده، ولا سيّما
قطوف جنّات النّعيم الدّانية التي يتناولها المؤمن قائماً وقاعداً ومضطجعاً،
وكذلك ترى الرياحين كأنها تحيّك بأنفسها، وتقابلك بطيب رائحتها.

وكلّ هذا إكراماً لك، وعنايةً بأمرك، وتخصيصاً لك، وتفضيلاً على غيرك
من الحيوانات، أفيجمل بك الاشتغال بهذه النّعم عن المنعم بها؟! فكيف إذا
أستعنت بها على معاصيه وصرفتها في مساخطه؟! فكيف إذا جحدته وأضفتها
إلى غيره، كما قال: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]؟!

(١) (ت): «فملأت أعطافها».

(٢) (ن، ح): «تفتخر به».

(٣) (ح، ن): «ظهرت أولادها». (ت): «ظهرت ولادتها».

(٤) (ح): «ثمر درها».

فجديرٌ بمن له مُسْكَةٌ من عقلٍ أن يسافر بفكره في هذه النِّعم والآلاء،
ويكرّر ذكرها، لعلّه يُوقِفُه على المراد منها ما هو؟ ولأيّ شيءٍ خُلق؟ ولماذا
هُيىء؟ وأيُّ أمرٍ طُلب منه على هذه النِّعم^(١)؛ كما قال تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا
آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩].

فذكرُ آلائه تبارك وتعالى ونعمه على عبده سببُ الفلاح والسَّعادة؛ لأنَّ
ذلك لا يزيده إلا محبةً لله وحمداً وشكراً وطاعةً وشهوداً تقصيره - بل
تفريطه - في القليل مما يجبُ لله عليه.
ولله درُّ القائل:

قد هيَّؤوكَ لأمرٍ لو فطِنتَ له فارباً بنفسِكَ أن ترعى مع الهَمَلِ^(٢)

فصل (٣)

ثمَّ تأمَّل الحِكْمَةَ في شجر اليَقُطين والبَطِيخ والخَرْبِز^(٤)، كيف لما
أَقْتَضَت الحِكْمَةُ أن يكونَ حملُه ثَمَاراً كَبَاراً جُعِلَ نباتُه منبسطاً على الأرض؛
إذ لو أُنْتَصَبَ قائماً كما ينتصبُ الزَّرْعُ لَضَعُفَت قوَّتُه عن حمل هذه الثَّمار
الثَّقِيلَةِ، وَلَنَقُضَتْ^(٥) قبل إدراكها وانتهائها إلى غاياتها.

(١) (ت): «في هذه النعم».

(٢) مضى تخريج البيت (ص: ٣٨٠).

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٢٣)، «توحيد المفضل» (١٠٤).

(٤) (ق، د، ت): «والجزر». تحريف. والمثبت من (ن، ر). وفي (ض): «الدباء والقشاء
والبطيخ».

(٥) سَقَطَتْ. والنَّقْضُ: ما تساقط من الثمر. وفي (ت): «ولنقضت». (ح): «ولانقضت».
(ق، ن): «ولنقصت». وأهملت في (د). (ر، ض): «ولتقصفت».

فاقتضت حكمة مُبدِعه وخالقه أن بَسَطه ومدّه على الأرض، لِيُلْقِيَ عليها ثماره فتحملها عنه الأرض. فترى العِرْقَ الضعيفَ الدَّقِيقَ من ذلك منبسطاً على الأرض وثماره ماثوثةٌ حواليه، كأنه حيوانٌ^(١) قد أكتنفها جِراؤها^(٢) فهي ترضعُها.

ولما كان شجرُ اللُّوبيا والباذنجان والباقلَاء وغيرها مما يَقْوَى على حمل ثمرته، أنبته الله منتصباً قائماً على ساقه؛ إذ لا يلقى من حمل ثماره مؤنة ولا يَضْعُف عنها.

فصل (٣)

ثم تأمل كيف أقتضت الحكمةُ الإلهيةُ موافاةَ أصناف الفواكه والثمار للنَّاس بحسب الوقت المُشاكِل لها المقتضي لها، فتوافيهم^(٤) كمُوافاة الماء للظَّمآن، فتلقّاها^(٥) الطَّبيعةُ^(٦) بانسراحٍ واشتياقٍ، منتظرةٌ لقدومها كانتظار الغائب للغائب.

ولو كان الصيفُ^(٧) ونباته إنما يوافي في الشتاء لصادف من النَّاس كراهةً واستثقلاً بؤروده، مع ما كان فيه من المضرّة للأبدان والأذى لها، وكذلك لو وافى ربيعُها في الخريف أو خريفُها في الربيع لم يقع من النفوس

(١) (ر، ض): «كأنه هرة ممتدة».

(٢) صغارها.

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٢٣)، «توحيد المفضل» (١٠٥).

(٤) (ن): «فتوافيهم فيه».

(٥) (ن): «فتلقّاها».

(٦) (ض): «النفوس».

(٧) (ن): «فلو كانت فاكهة الصيف».

ذلك الموقع، ولا أستطابته واستلذته ذلك الالتذاذ.

ولهذا تجد المتأخر منها عن وقته فائتاً مملوئاً محلول^(١) الطعم، ولا تظن^(٢) أن هذا لجريان العادة المجردة بذلك؛ فإن العادة إنما جرت به لأنه وفق الحكمة والمصلحة التي لا يخل بها الحكيم الخبير.

فصل (٣)

ثم تأمل هذه النخلة التي هي أحد آيات الله^(٤) تجد فيها من العجائب والآيات ما يبهرك؛ فإنه لما قدر أن يكون فيه إناثٌ تحتاجُ إلى اللقاح جُعِلَتْ فيها ذكورٌ تلقحها بمنزلة ذكور الحيوان وإناته، ولذلك أشدَّ شَبْهها من بين سائر الأشجار بالإنسان، خصوصاً بالمؤمن، كما مثله النبي ﷺ^(٥)، وذلك من وجوه كثيرة:

أحدها: ثبات أصلها في الأرض واستقراره فيها، وليست بمنزلة الشجرة التي أجثت من فوق الأرض ما لها من قرار^(٦).

الثاني: طيب ثمرتها وحلاوتها وعموم المنفعة بها، كذلك المؤمن طيب الكلام طيب العمل، فيه المنفعة لنفسه ولغيره.

(١) كذا في الأصول. وفي (ط): «مخلول» بالمعجمة، لعله من الخل، وسمي بذلك لأنه اختل منه طعم الحلاوة.

(٢) مهملة في (د). وفي (ح، ت): «يظن».

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٢٣)، «توحيد المفضل» (١٠٥ - ١٠٦).

(٤) كذا في الأصول، من باب الحمل على المعنى، وهو كثير في كتب المصنف.

(٥) أخرجه البخاري (٦١)، ومسلم (٢٨١١) من حديث ابن عمر.

(٦) انظر: «إعلام الموقعين» (١/ ١٧٣).

الثالث: دوام لباسها وزينتها، فلا يسقط عنها صيفاً ولا شتاءً، كذلك المؤمن لا يزول عنه لباس التقوى وزينتها حتى يوافي ربه تعالى.

الرابع: سهولة تناول ثمرتها وتيسيره؛ أمّا قصيرها فلا يحوج المتناول أن يرقاها، وأمّا باسقيها فصعوده سهل بالنسبة إلى صعود الشجر الطوال وغيرها، فتراها كأنها قد هيئت منها المراقي^(١) والدّرج إلى أعلاها؛ وكذلك المؤمن خيرُه سهل قريب لمن رام تناوله لا بالعسير^(٢) ولا باللئيم.

الخامس: أن ثمرتها من أنفع ثمار العالم؛ فإنه يؤكل فاكهة رطبة^(٣) وحلاوة يابسة؛ فيكون قوتاً وأدماً وفاكهة، ويتخذ منه الخل والناطف^(٤) والحلوى، ويدخل في الأدوية والأشربة، وعموم المنفعة به وبالعنب فوق كل الثمار.

وقد اختلف الناس في أيهما أنفع وأفضل؟ وصنف الجاحظ في المحاكمة بينهما مجلداً^(٥)، فأطال فيه الحجاج والتفضيل من الجانبين. وفصل النزاع في ذلك أن النخل في معدنه ومحل سلطانه أفضل من

(١) (ح، ن): «فتراها كأنها منها المراقي».

(٢) (ق، ت): «بالغر». (د): «بالغر». وكلاهما خطأ.

(٣) (ق): «رطبه فاكهة». وسقطت «رطبة» من (ت).

(٤) ضرب من الحلوى. انظر: «المعجم الوسيط» (نطف)، و«حواشي الحيوان» (٣/ ٣٧٦)، و«نشوار المحاضرة» (٣/ ٢٧١).

(٥) وهو كتاب «الزراع والنخل»، ولم يُعثر عليه بعد. واختار فيه تفضيل النخل؛ فعابه بذلك بعض الناس. انظر: رسائله (١/ ٢٣١، ٢٤٠)، و«الحيوان» (١/ ٤)، و«إرشاد الأريب» (٢١١٨).

العنب وأعمُّ نفعًا وأجدى على أهله كالمدينة^(١) والحجاز والعراق، والعنبُ في مَعْدِنه ومحلُّ سلطانه أفضلُّ وأعمُّ نفعًا وأجدى على أهله كالشام والجبال والمواضع الباردة التي لا تقبلُ النَّخل^(٢).

وحضرتُ مرَّةً في مجلسٍ بمكَّة - شَرَّفها الله تعالى - فيه من أكابر البلد، فجَرَّت هذه المسألة^(٣)، وأخذ بعضُ الجماعة الحاضرين يُطَنِّبُ في تفضيل النَّخلِ وفوائده، وقال في أثناء كلامه: ويكفي في تفضيله أنا أنشتري بنَوَاهُ العنب؛ فكيف يفضِّلُ عليه ثمرٌ يكون نواهُ ثمنًا له؟!^(٤).

وقال آخرُ من الجماعة: قد فَصَّلَ النبيُّ ﷺ النزاعَ في هذه المسألة، وشفى فيها بنهيه عن تسمية شجر العنب كَرْمًا، وقال: «الكَرْمُ قلبُ المؤمن»^(٥)، فأبيَّ دليلُ أينُ من هذا؟! وأخذوا يبالغون في تقرير ذلك.

-
- (١) في الأصول: «بالمدينة». تحريف. وسيرد على الصواب في قوله: «كالشام».
- (٢) انظر: «النخلة» لأبي حاتم السجستاني (٤٢، ٤٦)، و«طريق الهجرتين» (٨٠٨)، و«زاد المعاد» (٣٩٩/٤)، و«تهذيب السنن» (٢١٨/١٣).
- (٣) وقد جرت من قبلُ في مجلس عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: «الحيوان» (٦/١٤٠)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (١/٢٨١)، و«اللائي» للبكري (٢/٦٩٠)، وغيرها.
- وفي «العقود اللؤلؤية» (٢/٢٦٣) خبرٌ مناظرةٌ أخرى حول المسألة في مجلس أحد أمراء الدولة الرسولية باليمن.
- وللقاضي جمال الدين الرمي (ت: ٧٩١) رسالة بعنوان: «تحفة أهل الأدب في تفضيل العنب على الرطب». انظر: حاشية الرمي على «أسنى المطالب» (٢/٣٩٣)، و«نهاية المحتاج» (٥/٢٤٦).

(٤) قلب بعضهم هذا الدليل. انظر: «بهجة المجالس» (١/١٣٠).

(٥) أخرجه البخاري (٦١٨٣)، ومسلم (٢٢٤٧) من حديث أبي هريرة.

فقلتُ للأوّل: ما ذكرته من كَوْن نوى التّمر ثمنًا للعنب فليس بدليل؛ فإنّ هذا له أسباب:

أحدها: حاجتكم إلى النّوى للعلف، فيرغبُ صاحبُ العنب فيه لعلف ناضحه وحمولته.

الثاني: أنّ نوى العنب لا فائدة فيه ولا يجتمع.

الثالث: أنّ الأعنابَ عندكم قليلةٌ جدًّا، والتّمر فأكثرُ شيءٍ عندكم، فيكثرُ نواه، فيشتري به الشيءُ اليسيرُ من العنب، وأمّا في بلادٍ فيها سلطانُ العنب فلا يشتري بالنّوى منه شيءٌ ولا قيمة لنوى التّمر فيها.

وقلتُ لمن احتجّ بالحديث: هذا الحديثُ من حُجَج فضل العنب^(١)؛ لأنهم كانوا يسمّونه شجرة الكرم؛ لكثرة منفعه وخيره، فإنه يؤكلُ رطبًا ويابسًا وحلوًا وحامضًا، وتجنّى^(٢) منه أنواعُ الأشربة والحلوى والدّبس وغير ذلك، فسمّوه كرمًا لكثرة خيره؛ فأخبرهم النبي ﷺ أنّ قلبَ المؤمن أحقُّ منه بهذه التّسمية؛ لكثرة ما أودع الله فيه من الخير والبرِّ والرّحمة واللّين والعدل والإحسان والنّصح وسائر أنواع البرِّ والخير التي وضعها الله^(٣) في قلب المؤمن، فهو أحقُّ بأن يسمّى كرمًا من شجر العنب^(٤).

ولم يُرد النبي ﷺ إبطال ما في شجر العنب من المنافع والفوائد، وأنّ

(١) (ن): «من حجج من فضل العنب».

(٢) مهملة في (د). وفي (ن): «وتجنّى». وهي قراءة محتملة.

(٣) (ت، ح): «وصفها الله».

(٤) من هنا إلى آخر الفصل ساقطٌ من (ح، ن)، وفي (ن): «بياض في الأصل».

تسميته كَرَمًا كَذِبٌ، وأنها لفظةٌ لا معنى تحتها كتسمية الجاهل عالمًا والفاجر بَرًّا والبخيل سخيًّا، ألا ترى أنه لم يَنْفِ فوائدَ شجر العنب، وإنما أخبر أن قلبَ المؤمنِ أغزرُ فوائدَ وأعظمُ منافعَ منها؟!

هذا الكلامُ أو قريبٌ منه جرى في ذلك المجلس.

وأنت إذا تدبَّرت قول النبي ﷺ: «الكَرْمُ قلبُ المؤمن» وجدته مطابقًا لقوله في النخلة: «مَثَلُهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ»؛ فشبه النخلةَ بالمسلم في حديث ابن عمر^(١)، وشبه المسلمَ بالكرم في الحديث الآخر، ونهاهم أن يخصُّوا شجرَ العنب باسم الكرم دون قلب المؤمن.

وقد قال بعض الناس في هذا معنى آخر؛ وهو أنه نهاهم عن تسمية شجر العنب كَرَمًا لأنه يُقْتَنَى منه أُمُّ الْخَبَائِثِ؛ فيُكْرَهُ أن يسمَّى باسمٍ يرغبُ النفوسَ فيها ويحضُّهم عليها؛ من باب سدِّ الذرائع في الألفاظ^(٢). وهذا لا بأس به لولا أن قوله: «فإنَّ الكَرَمَ قلبُ المؤمن» كالتعليل لهذا النهي والإشارة إلى أنه أولى بهذه التسمية من شجر العنب.

ورسولُ الله ﷺ أعلمُ بما أراد من كلامه، فالذي قصَّده هو الحقُّ.

وبالجملة؛ فالله سبحانه عدَّدَ على عبادِهِ من نِعَمِهِ عليهم ثمراتِ النَّخِيلِ والأَعْنَابِ، فساقها فيما عدَّده عليهم من نِعَمِهِ.

والمعنى الأوَّلُ أظهرُ من المعنى الآخر إن شاء الله^(٣)؛ فإنَّ أُمَّ الْخَبَائِثِ

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) انظر: «المعلم» للمازري (١١١/٣)، و«فتح الباري» (٥٦٧/١٠).

(٣) ومال إلى المعنى الأول أبو الوليد الباجي في «المنتقى» (٢٤٤/٤)، وقَدَّمه المصنف في «تهذيب السنن» (٢١٧/١٣)، وتردَّد فيه في «زاد المعاد» (٣٤٩/٢، ٣٦٩/٤).

تُتَّخَذُ مِنْ ثَمَرِ كُلِّ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ
وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]، وَقَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ: «نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْ شَرَابِ الْأَعْنَابِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا كَانَ
شَرَابُ الْقَوْمِ الْفَضِيخَ الْمَتَّخَذَ مِنَ الثَّمَرِ»^(١).

فَلَوْ كَانَ نَهْيُهُ ﷺ عَنْ تَسْمِيَةِ شَجَرِ الْعِنَبِ كَرَمًا لِأَجْلِ الْمُسْكِرِ^(٢) لَمْ
يَشْبَهُ النَّخْلَةَ بِالْمُؤْمِنِ؛ لِأَنَّ الْمُسْكِرَ يُتَّخَذُ مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْوَجْهُ السَّادِسُ مِنْ وَجُوهِ التَّشْبِيهِ: أَنَّ النَّخْلَةَ أَصْبَرُ الشَّجَرِ عَلَى الرِّيحِ
وَالْجَهْدِ، وَغَيْرُهَا مِنَ الدَّوْحِ الْعِظَامِ تُمِيلُهَا الرِّيحُ تَارَةً، وَتَقْلَعُهَا تَارَةً،
وَتَقْصِفُ أَفْنَانَهَا، وَلَا صَبْرَ لكَثِيرٍ مِنْهَا عَلَى الْعَطَشِ كَصَبْرِ النَّخْلَةِ^(٣)؛ فَكَذَلِكَ
الْمُؤْمِنُ صَبُورٌ عَلَى الْبَلَاءِ لَا تُزَعِزُهُ الرِّيحُ.

السَّابِعُ: أَنَّ النَّخْلَةَ كُلُّهَا مَنْفَعَةٌ لَا يَسْقُطُ مِنْهَا شَيْءٌ بَغَيْرِ مَنْفَعَةٍ، فَثَمَرُهَا^(٤)
مَنْفَعَةٌ، وَجَذْعُهَا فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ مَا لَا يُجْهَلُ لِلْأُبْنِيَةِ وَالسُّقُوفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ،
وَسَعَفُهَا يُسَقِّفُ بِهِ الْبُيُوتُ مَكَانَ الْقَصَبِ، وَيُسْتَرُّ بِهِ الْفُرَجُ^(٥) وَالْخَلَلُ،
وُخُوصُهَا يُتَّخَذُ مِنْهُ الْمَكَاتِلُ وَالزَّنَابِيلُ وَأَنْوَاعُ الْآنِيَةِ وَالْحُصُرُ وَغَيْرُهَا،
وَلَيْفُهَا وَكَرْبُهَا فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ النَّاسِ.

(١) أَخْرَجَهُ بَنُحُوهُ الْبَخَارِيُّ (٢٤٦٤، ٥٥٨٠)، وَمُسْلِمٌ (١٩٨٠، ١٩٨١).

(٢) (ت): «السُّكْر».

(٣) (ت): «وَلَا صَبْرَ لَهَا، وَلَا لِلْمُثْمَرِ مِنْهَا عَلَى الْعَطَشِ».

(٤) (ق): «فَتَمْرُهَا». (ت): «فَتَمْرَتُهَا».

(٥) (ت): «الْفُرُوج».

وقد طابَقَ بعضُ النَّاسِ هذهَ المنافعَ وصفاتِ المسلم، وجَعَلَ لكلِّ منفعةٍ منها صفةً في المسلم تقابلُها، فلمَّا جاء إلى الشُّوك الذي في النَّخلة جَعَلَ بإزائه من المسلم صفةَ الحِدَّةِ^(١) على أعداء الله وأهل الفُجور؛ فيكونُ عليهم في الشِّدَّة والغِلظة بمنزلة الشُّوك، وللمؤمنين والمتقين بمنزلة الرُّطب حلاوةٌ ولينا، ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

الثَّامن: أنها كلما طال عمرُها أزدادَ خيرُها وجادَ ثمرُها؛ وكذلك المؤمنُ إذا طال عمره أزدادَ خيرُه وحسُنَ عمله.

التَّاسِع: أن قلبَها من أطيب القلوب وأحلاه، وهذا أمرٌ خُصَّت به دون سائر الشجر؛ وكذلك قلبُ المؤمن من أطيب القلوب.

العاشر: أنها لا يتعطَّلُ نفعُها بالكلية أبداً، بل إن تعطلَّت منها منفعةٌ ففيها منافعٌ أخرى، حتى لو تعطلَّت ثمارُها سنةً لكان للنَّاس في سَعَفِها وخُوصِها وليفها وكَرَبِها منافعٌ وآراب؛ وهكذا المؤمنُ لا يخلو عن شيءٍ من خصال الخير قطُّ، بل إن أُجْدَبَ منه جانبٌ من الخير أخَصَبَ منه جانب، فلا يزالُ خيرُه مأمولاً وشرُّه مأموناً.

وفي «الترمذي»^(٢) مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «خيرُكم من يُرَجى خيره ويؤمنُ شرُّه، وشرُّكم من لا يُرَجى خيره ولا يؤمنُ شرُّه».

فهذا فصلٌ مُعَرِّضٌ ذكرناه أَسْطِراداً للحكمة في خلق النَّخلة وهيئتها، فلنرجع إليه.

(١) «صفة» ليست في (ت).

(٢) (٢٢٦٣)، وأحمد (٣٦٨/٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وصححه ابن حبان (٥٢٧).

فتأمل خِلْقَةَ الْجَذْعِ الذي لها كيف هو، تجذّه كالمنسوج من خيوطٍ
ممدودةٍ كالسّدي، وأخرى معترضةً كاللّخمة^(١)، كنحو المنسوج باليد، وذلك
لتشدّ^(٢) وتصلّب، فلا تنقص^(٣) مِنْ حَمْلِ الْقِنُوانِ الثّقيلة^(٤)، وتصبرَ على
هزّ الرياح^(٥) العاصفة، ولبثها في السّقوف^(٦) والجسور والأواني وغير ذلك
مما يتخذ منها.

وهكذا سائر الخشب غيرها فيه إذا تأملتَه شِبْهَ النَّسِجِ، ولا تراه مُصَمَّتًا
كالحجر الصّلد، بل ترى بعضه كأنه يُدَاخِلُ بعضًا طولًا وعرضًا كتداخل
أجزاء اللّحم بعضها في بعض؛ فإنّ ذلك أمتنُّ له وأهيا لما يُرادُّ منه، فإنه لو
كان مُصَمَّتًا^(٧) كالحجارة لم يُمكن أن يُستعمل في الآلات والأبواب
والأواني والأمتعة والأسرّة والتّوابيت وما أشبهها.

ومن بديع الحكمة في الخشب أن جُعِلَ يطفو على الماء، وذلك
للحكمة البالغة؛ إذ لولا ذلك لما كانت هذه السّفنُ تحملُ أمثال الجبال من
الحُمُولات والأمتعة، وتمخّر البحرُ مقبلةً ومدبرةً، ولولا ذلك لما تهيا
للنّاس هذه المرافق لحمل هذه التّجارات العظيمة والأمتعة الكثيرة ونقلها

(١) السّدي: الخيوط التي تُمدُّ طولًا في النسيج. واللّخمة: الخيوط التي تُمدُّ عرضًا

يُلحَمُ بها السّدي. «المعجم الوسيط» (سدا، لحم).

(٢) أي: جذوع النخل. وفي (ض): «ليشد» وكذا ما بعده، للمفرد.

(٣) (ت): «تنقص». (ح، ن): «تنقص».

(٤) القنّوان: جمع قنّو، وهو العِذْق بما فيه من الرطب.

(٥) (ت): «مر الرياح».

(٦) (ر، ض): «وليتها للسقوف». وهي قراءة محتملة.

(٧) وهو ما لا جوف له. وفي (د، ق، ر، ض): «مستحصفا»، وهو المستحكم.

من بلدٍ إلى بلد، بحيث لو نُقِلَتْ في البرِّ لَعَظُمَتِ المؤنَّةُ في نقلها وتعذرَ على الناس كثيرٌ من مصالحهم.

فصل (١)

ثم تأمل أحوال هذه العقاقير والأدوية التي يخرجها الله من الأرض، وما خَصَّ به كل واحدٍ منها وجعل عليه من العمل والنفع:

فهذا يَغُورُ في المفاصل فيستخرجُ الفُضُولَ الغليظةَ القاتلةَ لو احتبست، وهذا يستخرجُ المِرَّةَ السوداء، وهذا يستخرجُ الصِّفراء، وهذا يحلِّلُ الأورام، وهذا يسكِّنُ الهيجانَ والقلق، وهذا يجلبُ النومَ ويعيده إذا أعوزه الإنسان، وهذا يخفِّفُ البدنَ إذا وجد الثقل، وهذا يُفْرِحُ القلبَ إذا تراكمت^(٢) عليه الغُوم، وهذا يَجْلُو البَلغمَ ويكشِطُه، وهذا يُجِدُّ البصرَ، وهذا يطيبُ النكهة، وهذا يسكِّنُ هيجانَ الباه، وهذا يهيِّجُها، وهذا يبرِّدُ الحرارةَ ويطفئُها، وهذا يقتلُ البرودةَ ويهيِّجُ الحرارةَ، وهذا يدفعُ ضررَ غيره من الأدوية والأغذية، وهذا يقاومُ بكيفيته كيفيةَ غيره، فيعتدلان، فيعتدلُ المزاجُ بتناولهما، وهذا يسكِّنُ العطشَ، وهذا يصرفُ الرياحَ الغليظةَ وَيَفُشُّهَا^(٣)، وهذا يعطي اللونَ إشراقًا ونضارةً، وهذا يزيدُ في أجزاء البدنِ بالسَّمانة، وهذا يُنْقِصُ منها، وهذا يَدْبُغُ^(٤) المعدة، وهذا يَجْلُوها ويغسلها،

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢٤)، «توحيد المفضل» (١٠٦ - ١٠٧).

(٢) (ن، ح): «تراكب».

(٣) فَشَّ القِرْبَةَ يَفُشُّهَا: حَلَّ وكاءها فخرج ريحُها. «اللسان» (فشش). وفي (ن):

«ويفتتها». (ق، د، ت): «ويهيها». وانظر: «زاد المعاد» (٣٩٥ / ٤).

(٤) أي: يقوِّيها، وينشِّف الرطوبة، ويحبس البطن. وفي (ت، ن): «يدفع». وانظر: «زاد =

إلى أضعاف أضعاف ذلك مما لا يحصيه العباد.

فَسَلِّ المَعْطَل: مَنْ جَعَلَ هَذِهِ الْمَنَافِعَ وَالْقُوَى فِي هَذِهِ النَّبَاتَاتِ وَالْحَشَائِشِ وَالْحَبُوبِ وَالْعُرُوقِ؟! وَمَنْ أَعْطَى كَلًّا مِنْهَا خَاصِيَّتَهُ؟! وَمَنْ هَدَى الْعِبَادَ - بَلِ الْحَيَوَانَ - إِلَى تَنَاوُلِ مَا يَنْفَعُ مِنْهُ ^(١) وَتَرَكِ مَا يَضُرُّ؟! وَمَنْ فَطَّنَ لَهَا النَّاسَ ^(٢) وَالْحَيَوَانَ الْبَهِيمَ؟! وَبَأَيِّ عَقْلٍ وَتَجَرِبَةٍ كَانَ يُوقِفُ عَلَى ذَلِكَ وَيُعَرِّفُ مَا خُلِقَ لَهُ - كَمَا زَعَمَ مَنْ قَلَّ نَصِيْبُهُ مِنَ التَّوْفِيقِ - لَوْلَا إِنْعَامُ الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى؟!!

وَهَبْ أَنْ الْإِنْسَانَ فَطَّنَ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ بَذْهَنَهُ وَتَجَارِبَهُ وَفِكْرَهُ وَقِيَاسَهُ، فَمَنْ الَّذِي فَطَّنَ لَهَا الْبَهَائِمَ ^(٣)، فِي أَشْيَاءٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا الْإِنْسَانُ؟! حَتَّى صَارَ بَعْضُ السَّبَاعِ يَتَدَاوَى مِنْ جِرَاحِهِ بِبَعْضِ تِلْكَ الْعَقَاقِيرِ مِنَ النَّبَاتِ فَيَبْرَأُ ^(٤)، فَمَنْ الَّذِي جَعَلَهُ يَقْصُدُ ذَلِكَ النَّبَاتَ دُونَ غَيْرِهِ؟! وَقَدْ شُوْهِدَ بَعْضُ الطَّيْرِ يَحْتَقِنُ عِنْدَ الْحُضْرِ بِمَاءِ الْبَحْرِ، فَيَسْهَلُ عَلَيْهِ الْخَارِجُ ^(٥)، وَبَعْضُ الطَّيْرِ يَتَنَاوَلُ إِذَا أَعْتَلَّ شَيْئًا مِنَ النَّبَاتِ فَتَعَوَّدُ صِحَّتُهُ ^(٦). وَقَدْ ذَكَرَ الْأَطْبَاءُ فِي مَبَادِيءِ الطَّبِّ فِي كِتَابِهِمْ مِنْ هَذَا عَجَائِبَ ^(٧).

= المعاد «(٤/ ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠٦، ٤٠٠).

(١) (ت): «يَنْتَفِعُ مِنْهُ».

(٢) (د، ق، ت): «وَمَنْ فَطَّنَ لَهَا مِنَ النَّاسِ».

(٣) (ت): «لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ».

(٤) انظر: «شِفَاءُ الْعَلِيلِ» (٢٥٤).

(٥) انظر: «شِفَاءُ الْعَلِيلِ» (٢٥١).

(٦) انظر: «الْحَيَوَانَ» (٣٢/٧).

(٧) انظر: «زَادُ الْمَعَادِ» (٤/ ١١).

فَسَلِّ الْمَعْطَلُ: مَنْ أَلْهَمَهَا ذَلِكَ؟! وَمَنْ أَرْشَدَهَا إِلَيْهِ؟! وَمَنْ دَلَّهَا عَلَيْهِ؟! أَفَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ غَيْرِ مَدْبِرٍ عَزِيزٍ حَكِيمٍ، وَتَقْدِيرٍ عَزِيزٍ عَلِيمٍ، وَتَقْدِيرٍ لَطِيفٍ خَبِيرٍ بَهَرَتْ حِكْمَتُهُ الْعُقُولَ، وَشَهِدَتْ لَهُ الْفِطْرُ بِمَا أَسْتَوْدَعَهَا مِنْ تَعْرِيفِهِ بِأَنَّهُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمَصَوِّرُ، الَّذِي لَا تَنْبَغِي الْعِبَادَةُ إِلَّا لَهُ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ فِي سَمَوَاتِهِ وَأَرْضِهِ إِلَهٌ سِوَاهُ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَاخْتَلَّ نِظَامُ الْمُلْكِ؟! فَسُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَا حِدُونَ عُلوًّا كَبِيرًا.

وَلَعَلَّكَ أَنْ تَقُولَ: مَا حِكْمَةُ هَذَا النَّبَاتِ الْمَبْثُوثِ فِي الصَّحَارِيِّ وَالْقِفَارِ وَالْجِبَالِ الَّتِي لَا أَنْيْسَ بِهَا وَلَا سَاكِنٌ؟! وَتَظُنُّ أَنَّهُ فَضْلَةٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَلَا فَائِدَةَ فِي خَلْقِهِ. وَهَذَا مَقْدَارُ عَقْلِكَ وَنَهَايَةُ عِلْمِكَ؛ فَكَمْ لِبَارِيهِ وَخَالِقِهِ فِيهِ مِنْ حِكْمَةٍ وَآيَةٍ: مِنْ طُعْمٍ وَخَشٍ وَطَيْرٍ وَدَوَابٍّ مَسَاكِنُهَا حَيْثُ لَا تَرَاهَا تَحْتَ الْأَرْضِ وَفَوْقَهَا، فَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَائِدَةٍ نَصَبَهَا اللَّهُ لِهَذِهِ الْوَحُوشِ وَالطُّيُورِ وَالْذَّوَابِّ تَتَنَاوَلُ مِنْهَا كِفَايَتَهَا، وَيَبْقَى الْبَاقِي كَمَا يَبْقَى الرِّزْقُ الْوَاسِعُ الْفَاضِلُ عَنِ الضَّيْفِ، لِسَعَةِ رَبِّ الطَّعَامِ وَغِنَاهُ التَّامِّ وَكَثْرَةُ إِنْعَامِهِ.

فصل (١)

ثُمَّ تَأَمَّلِ الْحِكْمَةَ الْبَالِغَةَ فِي إِعْطَائِهِ سُبْحَانَهُ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ الْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ؛ لِيَتِمَّ تَنَاوُلُهَا لِمَصَالِحِهَا وَيَكْمُلَ انْتِفَاعُ الْإِنْسَانِ بِهَا؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عُمِيًّا وَصُمًّا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْانْتِفَاعِ بِهَا.

ثُمَّ سَلِّبِهَا الْعُقُولَ الَّتِي لِلْإِنْسَانِ (٢) لِيَتِمَّ تَسْخِيرُهُ إِيَّاهَا، فَيَقْوِدهَا

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢٦)، «توحيد المفضل» (٥٢، ٥٥ - ٥٦).

(٢) (ق): «العقول على كبر خلقها التي للإنسان». وضرب ابن بردس في (د) على «كبر =

ويصّرُفها^(١) حيثُ شاء، ولو أُعطيَت العقولُ على كِبَرِ خَلْقِها لا مَنَعَت من طاعته واستعصت عليه ولم تكن مسخرةً له، فأُعطيَت من التَّمييز والإدراك ما تَتِمُّ به مصلحتُها ومصلحةٌ من ذُلَّت له، وسُلِبَت من الذَّهن والعقل ما مُيِّز به عليها الإنسانُ، ولتَظْهَر أيضًا فضيلةُ التَّمييز والاختصاص.

ثم تأمل كيف قادها وذللها على كِبَر أجسامها، ولم يكن يُطيقها^(٢) لولا تسخيرُ الله لها^(٣)؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الزخرف: ١٢-١٣]، أي: مُطِيقين ضابطين.

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [يس: ٧١-٧٢]، فترى البعير على عِظَم خَلْقَتِهِ يَقودُهُ الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ ذَلِيلًا مُنْقَادًا، ولو أُرْسِل عليه^(٤) لسَوَاهُ بالأرض ولفَصَلَهُ عضوًا عضوًا.

فَسَلِ المَعْطَلُ: من الذي ذلَّه وسخره وقاده - على قوَّته - لبشرٍ ضعيفٍ من أضعف المخلوقات، وفرَّغ بذلك التسخير النَّوعَ الإنسانيَّ لمصالح معاشه^(٥)

= خلقها». وفي (ط): «سلبها العقول التي للإنسان على كبر خلقها».

(١) (د، ق، ت): «وقودها وتصريفها».

(٢) (ق، د): «نكن نطيقها».

(٣) (د، ت، ق): «لولا تسخيرها».

(٤) «عليه» ليست في (ق).

(٥) (ت): «لمصالحه ومعاشه».

ومعاده؟! فإنه لو كان يُزاوِلُ من الأعمال والأعمال ما يُزاوِلُ الحيوانُ لَشُغِلَ بذلك عن كثيرٍ من الأعمال؛ لأنه كان يحتاجُ مكانَ الجمل الواحد إلى عدَّة أناسٍ^(١) يحملون أثقاله وحملَه، ويعجزون عن ذلك، وكان ذلك يستفرغ أوقاتهم ويصدُّهم عن مصالحهم؛ فأعينوا بهذه الحيوانات، مع ما لهم فيها من المنافع التي لا يحصيها إلا الله: من الغذاء والشراب، والدواء، واللباس والأمتعة، والآلات والأواني، والركوب والحَرْث، والمنافع الكثيرة، والجَمال.

فصل (٢)

ثم تأمَّل الحكمة في خَلْق آلات البطش في الحيوانات من الإنسان وغيره:

فالإنسانُ لما خُلِقَ مهياً لمثل هذه الصَّناعات من البناء والخياطة والكتابة والنَّجارة^(٢) وغيرها خُلِقَ له كفٌّ مستديرةٌ منبسطةٌ وأصابعٌ يتمكَّنُ بها من القبض والبسط والطيِّ والنَّشر والجمع والتفريق وضمُّ الشيء إلى مثله.

والحيوانُ البهيمُ لما لم يهَيَّأ لتلك الصَّنائع لم يُخَلَقْ له تلك الأكفُّ والأصابع، بل لما قُدِّرَ أن يكونَ غذاءً بعضها من صَيْده - كالسَّباع - خُلِقَ لها أكفُّ لطافٌ مُدْمَجَةٌ ذواتُ بَرَاثِنَ ومخالبٌ تصلحُ لاقتناصَ الصَّيد ولا تصلحُ للصَّناعات.

(١) (ت): «أناس».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٢٦)، «توحيد المفضل» (٥٣).

(٣) (د، ت، ن، ض): «والتجارة». والمثبت من (ق، ح، ر) و«البحار» (٦١ / ٥٣)، وهو أشبه.

هذا كُلُّهُ فِي آكِلَةِ اللَّحْمِ ^(١) مِنَ الْحَيَوَانِ.

وَأَمَّا آكِلَةُ النَّبَاتِ فَلَمَّا قُدِّرَ أَنَّهَا لَا تَصْطَادُ وَلَا صَنْعَةٌ لَهَا خُلِقَ لِبَعْضِهَا أَظْلَافٌ تَقِيهَا خَشُونَةَ الْأَرْضِ إِذَا جَالَتْ فِي طَلَبِ الْمَرْعَى، وَلِبَعْضِهَا حَوَافِرُ مُلْمَلَمَةٍ مَقْعَرَةٍ ^(٢) كَأَخْمَصِ الْقَدَمِ ^(٣) لَتَنْطَبِقَ عَلَى الْأَرْضِ وَتَتَّهَيَّأَ لِلرُّكُوبِ وَالْحُمُولَةِ ^(٤)، وَلَمْ يُخْلَقْ لَهَا بَرَاثِنُ وَلَا أُنْيَابٌ لِأَنَّ غِذَاءَهَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.

فصل (٥)

ثُمَّ تَأَمَّلِ الْحِكْمَةَ فِي خِلْقَةِ الْحَيَوَانِ الَّذِي يَأْكُلُ اللَّحْمَ مِنَ الْبَهَائِمِ؛ كَيْفَ جُعِلَ لَهُ أَسْنَانٌ حِدَادٌ، وَبَرَاثِنُ شِدَادٌ، وَأَشْدَاقُ مَهْرُوتَةٍ ^(٦)، وَأَفْوَاهٌ وَاسِعَةٌ، وَأُعِينَتْ بِأَسْلِحَةٍ وَأَدَوَاتٍ تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ وَالْأَكْلِ؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُ سَبَاعَ الطَّيْرِ ذَوَاتِ مَنَاقِيرَ حِدَادٍ وَمَخَالِبَ كَالْكَلَالِبِ.

وَلِهَذَا حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ^(٧)؛

(١) (ت، ن): «أكلة اللحم». (د، ق): «أكله اللحم».

(٢) (ر، ض): «ذوات قعر».

(٣) وهو باطنُ القدم وما رَقَّ من أسفلها وتجاوَى عن الأرض فلا يَلصُقُ بها عند الوطء. «اللسان» (خمص).

(٤) (ض): «تنطبق على الأرض عند تهيئتها للركوب والحمولة».

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٢٧)، «توحيد المفضل» (٥٣ - ٥٤).

(٦) واسعة. والهِرْتُ: سَعَةُ الشَّدَقِ. والشَّدَقُ: جانب الفم. «اللسان» (هـ ر). وليست في (ر، ض).

(٧) أخرجه مسلم (١٩٣٤) وغيره من حديث ابن عباس.

لضرره وُعدوانه^(١) وشره، والمُغتذي شبيهٌ بالغاذي^(٢)، فلو اغتذى بها الإنسان لصار فيه من أخلاقها وُعدوانها وشرها ما يشابهها به، فحرّم على الأمة أكلها.

ولم يحرم عليهم الضَّبْع وإن كان ذا ناب؛ فإنه ليس من السَّبَاع عند أحدٍ من الأمم، والتحريم إنما كان لِمَا تَضَمَّن الوصفين: أن يكون ذا ناب، وأن يكون من السَّبَاع^(٣).

ولا يقال: «فهذا ينتقض بالسَّبْع إذا لم يكن له ناب»؛ لأنّ هذا لم يوجد أبداً.

فصلواتُ الله وسلامه على من أوتي جوامعَ الكلم، فأوضح الأحكام وبين الحلال من الحرام.

فانظر حكمة الله عزّ وجلّ في خلقه وأمره فيما خلقه وفيما شرّعه تجد مصدرَ ذلك كلّ الحكمة البالغة التي لا يختل نظامها ولا ينخرم^(٤) ولا يختل أبداً.

ومن الناس من يكونُ حظُّه من مشاهدة حكمة الأمر أعظم من مشاهدة حكمة الخلق، وهؤلاء خواصُّ العباد الذين عقلوا عن الله أمره ودينه، وعرفوا

(١) (ت): «وعداوته».

(٢) (د، ق، ت): «والمعتدي شبه بالعادي». وسيرد على الصواب (ص: ٩٠٩). وانظر: «زاد المعاد» (٥/٧٤٦)، و«إعلام الموقعين» (٢/١٥)، و«أيمان القرآن» (٥٦٥)، و«مدارج السالكين» (١/٤٠٣).

(٣) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/١٣٤).

(٤) (ق، ت): «لا يخل نظامها». والفعل مهمل في (د).

حكمته فيما أحكمه^(١)، وشهدت فطنهم وعقولهم أن مصدر ذلك حكمة بالغة وإحسان تام ومصلحة أريدت بالعباد في معاشهم ومعادهم، وهم في ذلك درجات لا يحصيها إلا الله.

ومنهم من يكون حظه من مشاهدة حكمة الخلق أوفر من حظه من حكمة الأمر، وهم أكثر الأطباء والطبائعين الذين صرفوا أفكارهم إلى استخراج منافع النبات والحيوان وقواها وما تصلح له مفردة ومركبة، وليس لهم نصيب في حكمة الأمر إلا كما للفقهاء من حكمة الخلق، بل أقل من ذلك.

ومنهم من فتح عليه بمشاهدة حكمة الخلق والأمر^(٢) بحسب استعداده وقوته، فرأى الحكمة الباهرة التي بهرت العقول في هذا وهذا، فإذا نظر إلى خلقه وما فيه من الحكم ازداد إيمانًا ومعرفةً وتصديقًا بما جاءت به الرسل، وإذا نظر إلى أمره وما تضمنه من الحكم الباهرة ازداد إيمانًا ويقينًا وتسليمًا.

لا كمن حجب بالصنعة عن الصانع، وبالكواكب عن مكوّنها؛ فعمي بصره، وغلظ عن الله حجابُه، ولو أعطى علمه حقه لكان من أقوى الناس إيمانًا؛ لأنه أطلع من حكمة الله وباهر آياته^(٣) وعجائب صنعه الدالة عليه وعلى علمه وقدرته وحكمته على ما خفي عن غيره. ولكن من حكمة الله أيضًا أن سلب كثيرًا من عقول هؤلاء^(٤) خاصتها^(٥)، وحجبها عن معرفته،

(١) في الأصول: «أحله». والمثبت أشبه.

(٢) (ح، ن): «بمشاهدة الخلق والأمر».

(٣) (ن، ح): «وبراهينه».

(٤) (ت): «عقول كثير من هؤلاء».

(٥) (ح، ن): «خاصيتها». والخاصية نسبة إلى الخاصة.

وأوقفها عند ظاهر من العلم بالحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون؛
 لدناءتها وخسستها وحقارتها وعدم أهليتها لمعرفته ومعرفة أسمائه وصفاته
 وأسرار دينه وشرعه، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.
 وهذا باب لا يطلع الخلق منه على ما له نسبة إلى الخافي عنهم منه أبدًا،
 بل علم الأولين والآخرين منه كنقرة العصفور من البحر، ومع هذا فليس
 ذلك بموجب للإعراض عنه واليأس منه، بل يستدل العاقل بما ظهر له منه
 على^(١) ما وراءه.

فصل (٢)

ثم تأمل أولاد^(٣) ذوات الأربع من الحيوان، كيف تراها تتبع أمهاتها
 مستقلة بأنفسها، فلا تحتاج إلى الحمل والتربية كما يحتاج إليه أولاد
 الإنس، فمن أجل^(٤) أنه ليس عند أمهاتها ما عند أمهات البشر من التربية
 والملاطفة والرّفق والآلات المتصلة والمنفصلة^(٥) = أعطائها اللطيف
 الخبير النهوض والاستقلال بأنفسها، على قرب العهد بالولادة.

(١) (ن): «علم».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٢٧)، «توحيد المفضل» (٥٤ - ٥٥).

(٣) (ح): «أولي». وفي باقي الأصول: «أولا»، وضبطت بالتنوين في (د). والمثبت أقوم.
 وانظر: «الحيوان» (٣٣٣/٢). وتأمل اللحاق. والعبارة في (ض): «انظر الآن إلى
 ذوات الأربع». وفي (ر): «انظر إلى أولاد ذوات الأربع».

(٤) (ق): «فمن أجل ذلك».

(٥) (ر): «الترفق والعلم والتربية والقوة عليها بالأكف والأصابع المهيأة لذلك».

ولذلك^(١) ترى فراخ كثير من الطير - كالدجاج، والدراج، والقبج^(٢) - يذرج ويلقظ حين يخرج من البيضة^(٣).

وما كان منها ضعيف النهوض - كفراخ الحمام واليمام - أعطى سبحانه أمهاتها من فضل العطف^(٤) والشفقة والحنان ما تمجج به الطعم في أفواه الفراخ من حواصلها؛ فتخبؤه في أعز مكان منها، ثم تسوقه من فيها إلى أفواه الفراخ، ولا يزال بها كذلك^(٥) حتى ينهض الفرخ ويستقل بنفسه، وذلك كله من حظها وقسمها الذي وصل إليها من الرحمة الواحدة من المئة^(٦).

فإذا استقل بنفسه وأمكنه الطيران لم يزل به الأبوان يعالجانهُ أتمَّ معالجة والطفها حتى يطير من وكره، ويسترزق لنفسه، ويأكل من حيث يأكلان، وكأنهما لم يعرفاه ولا عرفهما قط^(٧)، بل يطردانه عن الوكر ولا يدعانه وأقواتهما وبيتهما، بل يقولان له بلسان يفهمه: اتخذ لك وكرًا وقوتًا، فلا وكر لك عندنا ولا قوت!

فسل المعطل: أهذا كله عن إهمال؟! ومن الذي ألهمها ذلك؟! ومن الذي عطفها على الفراخ وهي صغاراً أحوج ما كانت إليها، ثم سلب ذلك

(١) (ح، ت، ن، ض): «وكذلك».

(٢) الدراج: ضرب من الطير على خلفة القطا إلا أنه أطف. والقبج: الحجل. «اللسان». وسقط من (ح، ن): «والقبج».

(٣) (ر): «حين ينقات عنها البيض». (ض): «حين تنقاب عنها البيضة».

(٤) (ن، ح): «من فضله العطف».

(٥) (ت): «ولا يزال بها ذلك».

(٦) كما في حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٠٠٠)، ومسلم (٢٧٥٢).

(٧) (ت): «لم يعرفانها ولا عرفاه قط».

عنها إذا أستغنت الفراخ؛ رحمةً بالأمّهات؛ لتسعى^(١) في مصالحتها، إذ لو دام لها ذلك لأضرَّ بها وشغلها عن معاشها، لا سيّما مع كثرة ما يحتاج إليه أولادها من الغذاء؛ فوضع فيها الرّحمة والإيثار والحنان رحمةً بالفراخ، وسلبها إياها عند أستغنائها رحمةً بالأمّهات؟!

أفيجوزُ أن يكون هذا كلّهُ بلا تدبيرٍ مدبّرٍ حكيم، ولا عنايةٍ ولا لُطفٍ منه سبحانه وتعالى؟!

لقد قامت أدلّةٌ ربوبيّته، وبراهينُ ألوهيّته، وشواهدُ حكمته، وآياتُ قدرته، فلا يستطيعُ العقلُ لها جحودًا^(٢)، إنّ هي إلا مكابرةُ اللسان من كلّ جَحُودٍ كفور؛ ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وإنما يكونُ الشكُّ فيما تخفى أدلّته وتُشكلُ براهينه، فأما من له في كلّ شيءٍ محسوسٍ أو معقولٍ آيةٌ بل آياتٌ مؤدّيةٌ عنه^(٣)، شاهدةٌ له بأنه الله الذي لا إله إلا هو ربُّ العالمين؛ فكيف يكونُ فيه شكٌّ؟!

فصل (٤)

ثمّ تأمّل الحكمةَ البالغةَ في قوائم الحيوان؛ كيف اقتضت أن تكون زوجًا لا فردًا، إمّا اثنتين وإمّا أربعًا؛ ليتهيأَ له المشي والسّعي، وتتمّ بذلك مصلحته؛ إذ لو كانت فردًا^(٥) لم يصلح لذلك؛ لأنّ الماشي ينقلُ بعض

(١) (ق، ح، ت، د): «تسعى».

(٢) (ت): «بها جحودًا».

(٣) (ح، ن): «عنها».

(٤) «الدلائل والاعتبار» (٢٧-٢٨)، «توحيد المفضل» (٥٥).

(٥) (ح، ن): «لو كان ذلك فردًا».

قوائمه^(١) ويعتمد على بعض، فذو القائمتين ينقل واحدة ويعتمد على الأخرى، وذو الأربع ينقل اثنتين ويعتمد على اثنتين، وذلك من خلاف؛ لأنه لو كان ينقل قائمتين من جانب ويعتمد على قائمتين من الجانب الآخر لم يثبت على الأرض حال نقله قوائمه، ولكان مشيه نَقْزاً كَنَقْزِ الطَّائِرِ^(٢)، وذلك مما يؤذيه ويتعبه؛ لِثِقَلِ بدنه، بخلاف الطائر، ولهذا إذا مشى الإنسان كذلك قليلاً أجهدته وشقَّ عليه، بخلاف مشيه الطبيعي الذي هَيَّئَ له^(٣).

فاقتضت الحكمة تقديم نقل اليمنى من يديه مع اليسرى من رجليه، وإقرار يسرى اليدين ويمنى الرجلين، ثم نَقَلَ الأخيرين^(٤) كذلك، وهذا أسهل ما يكون من المشي وأخفُّه على الحيوان.

فصل^(٥)

ثم تأمل الحكمة البالغة في أن جعل ظهور الدواب مسطحة^(٦) كأنها سقف على عمَد القوائم؛ ليتهيأ ركوبها وتستقرَّ الحموله عليها، ثم خولِفَ هذا في الإبل فجعل ظهورها مسنمة معقودة كالقبو^(٧)؛ لِمَا خُصَّتْ به من فضل القوة وعِظَمَ ما تحمله، والأقباء تحمل أكثر مما تحمل السقوف، حتى

(١) (ح، ن): «ينتقل ببعض قوائمه». تحريف.

(٢) (ح، ق، ن، ت): «نقرا كنقر الطائر»، بالمهملة. وهو خطأ.

(٣) (ح): «عني له». (ن): «يعنى له».

(٤) (ت): «الأخيرتين».

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٢٩)، «توحيد المفضل» (٥٨).

(٦) (ح): «متسطحة».

(٧) وهو الطاق المعقود بعضه إلى بعض في شكل قوس. «المعجم الوسيط».

قيل: إِنَّ عَقْدَ الْأَقْبَاءِ إِنَّمَا أُخِذَ مِنْ ظُهُورِ الْإِبِلِ.

وتأمل كيف لَمَّا طَوَّلَ قَوَائِمَ الْبَعِيرِ طَوَّلَ عُنُقَهُ؛ لِيَتَنَاوَلَ الْمَرْعَى مِنْ قِيَامٍ، فَلَوْ قَصُرَتْ عُنُقُهُ لَمْ يُمْكِنَهُ ذَلِكَ مَعَ طَوْلِ قَوَائِمِهِ، وَلِيَكُونَ أَيْضًا طَوَّلُ عُنُقِهِ مُوَازِنًا^(١) لِلْحِمْلِ عَلَى ظَهْرِهِ إِذَا اسْتَقَلَّ بِهِ، كَمَا تَرَى طَوْلَ قَصْبَةِ الْقَبَّانِ^(٢)، حَتَّى قِيلَ: إِنَّ الْقَبَّانَ إِنَّمَا عُمِلَ عَلَى^(٣) خِلْقَةِ الْجَمَلِ مِنْ طَوْلِ عُنُقِهِ وَثِقَلِ مَا يَحْمِلُهُ، وَلِهَذَا تَرَاهُ يَمُدُّ عُنُقَهُ إِذَا اسْتَقَلَّ بِالْحِمْلِ كَأَنَّهُ يُوَازِنُهُ مُوَازِنَةً.

فصل (٤)

ثُمَّ تَأَمَّلِ الْحِكْمَةَ فِي كَوْنِ فَرْجِ الدَّابَّةِ جُعِلَ بَارِزًا مِنْ وَرَائِهَا؛ لِيَتِمَكَّنَ الْفَحْلُ مِنْ ضِرَابِهَا، وَلَوْ جُعِلَ فِي أَسْفَلِ بَطْنِهَا كَمَا جُعِلَ لِلْمَرْأَةِ لَمْ يَتِمَكَّنَ الْفَحْلُ مِنْ ضِرَابِهَا إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تُجَامِعُ بِهِ الْمَرْأَةُ^(٥).

وَقَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِ الْحَيَوَانَ أَنَّ فَرْجَ الْفِيلَةِ فِي أَسْفَلِ بَطْنِهَا، فَإِذَا كَانَ وَقْتُ الضَّرَابِ^(٦) أَرْتَفَعَ وَنَشَزَ وَبَرَزَ لِلْفَحْلِ، فَيَتِمَكَّنُ مِنْ ضِرَابِهَا^(٧)، فَلَمَّا جُعِلَ فِي الْفِيلَةِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ فِي سَائِرِ الْبَهَائِمِ خُصِّتْ بِهِ هَذِهِ الْخَاصَّةُ^(٨) عَنْهَا

(١) (ن، ح): «موازيا».

(٢) وهو الميزان ذو الذراع الطويلة. كلمةٌ معرَّبة. «اللسان»، و«المعجم الوسيط».

(٣) (ق، ن، د): «من».

(٤) «الدلائل والاعتبار» (٢٩)، «توحيد المفضل» (٥٨، ٥٩).

(٥) (ح، ن): «تجامع المرأة».

(٦) (ت): «فإذا كان في وقت الجماع في الضراب».

(٧) انظر: «حياة الحيوان» (٣/ ٤٣٠).

(٨) (ح، ت): «الخاصية».

ليتهياً الأمر الذي به دوام النسل.

فصل (١)

ثم تأمل كيف كُسيَت أجسامُ الحيوان البهيميِّ هذه الكسوة من الشعر والوبر والصوف، وكُسيَت الطيورُ الريش، وكُسيَ بعضُ الدَّوابِّ من الجلد ما هو في غاية الصَّلابَةِ والقوَّة، كالسُّلحفاة، وبعضُها من الريش ما هو كالأسنة، كلُّ ذلك بحسب حاجتها إلى الوقاية من الحرِّ والبرد والعدوِّ الذي يريد أذاها.

فإنها لما لم يكن لها سبيلٌ إلى اتِّخاذ الملابس واصطناع الكسوة وآلات الحرب، أُعِينَت بملابسٍ وكسوةٍ لا تفارقُها، وآلاتٍ وأسلحةٍ تدفعُ بها عن نفسها (٢).

وأُعِينَت بأظلافٍ وأخفافٍ وحوافرٍ لما عَدِمَت الأحذية والنعال، فمعها حذاؤها وسقاؤها، وُخِصَّ الفرسُ والبغلُ والحمارُ بالحوافر لما خُلِقَ للركض والشَّد والجري، وجُعِلَ لها ذلك أيضاً سلاحاً عند انتصافها من خصمها عوضاً من الصِّيافي (٣) والمخالب والأنياب والبرائن.

فتأمل هذا اللطف والحكمة، فإنها لما كانت بهائم خُرْسًا لا عقول لها، ولا أكف ولا أصابع مهيأة للانتفاع والدِّفاع، ولا حظَّ لها فيما يتصرَّف فيه الآدميون من النسيج والغزل ولطف الحيلة = جُعِلَت كسوتُها من خِلْقَتِها باقيةً

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢٩ - ٣٠)، «توحيد المفضل» (٦١ - ٦٢).

(٢) (ح، ن): «تدفع عن نفسها».

(٣) وهي القرون. كما تقدَّم.

عليها ما بَقِيَتْ لا تحتاجُ إلى الاستبدال بها، وأُعْطِيَتْ آلَةٌ وأسلحةٌ تحفظُ بها
أنفسُها، كلُّ ذلك لتتمَّ الحكمةُ التي أُريدت بها^(١) ومنها.

وأما الإنسانُ فإنه ذو حيلةٍ وكفٍّ مهيَّأةٍ للعمل؛ فهي تغزلُ وتنسجُ^(٢)،
ويتَّخذُ لنفسه الكسوةَ ويستبدلُ بها حالًا بعد حال، وله في ذلك صلاحٌ من
جهاتٍ عديدة^(٣):

منها: أن يستريحَ إذا خَلَعَ كسوتهَ إذا شاء ويلبسها إذا شاء، ليس
كالمضطرِّ إلى حملِ كسوة.

ومنها: أنه يتَّخذُ لنفسه ضروبًا من الكسوة للصَّيف وضروبًا للشتاء؛ فإنَّ
كسوة الصَّيف لا تليقُ بالشتاء وكسوة الشتاء لا تليقُ بالصَّيف، فيتَّخذُ لنفسه
في كلِّ فصلٍ كسوةً تناسبُه^(٤).

ومنها: أنه يجعلُها تابعةً لشهوته وإرادته.

ومنها: أنه يتلذَّذُ بأنواعِ الملابس كما يتلذَّذُ بأنواعِ المَطاعِمِ، فجُعِلَتْ
كسوتهُ متنوِّعةً تابعةً لاختياره كما جُعِلَتْ مطاعِمُه كذلك، فهو يكتسي ما شاء
من أنواعِ الملابس المتَّخذة من النبات^(٥) تارةً كالقُطن والكُتَّان، ومن

(١) (ق، ت، د): «لها».

(٢) (ض): «فهو يغزل وينسج».

(٣) أول تلك الجهات في (ر، ض): «من ذلك: أنه يشتغل بصناعة اللباس عن العبث وما
تخرجه إليه الكفاية». وقد وردت هذه الحكمة في مواضع وسياقات أخرى من
كتاب «الدلائل»، ولا أدري لِمَ أسقطها ابن القيم من جميعها.

(٤) (ن، ح): «كسوة موافقة».

(٥) في الأصول: «الثياب». تحريف.

الحيوان تارة كالوَبَر والصُّوف والشَّعَر، ومن الدُّود تارة كالحرير والإبريسم^(١)، ومن المعادن تارة كالذهب والفضة، فجُعِلَت كسوته متنوعةً لتتمَّ لذته وسروره وابتهاجه وزينته بها^(٢).

وكذلك^(٣) كانت كسوة أهل الجنة منفصلةً عنهم، كما هي في الدنيا، ليست مخلوقةً من أجسامهم كالحيوان، فدلَّ على أن ذلك أكملُّ وأجلُّ وأبلغُ في النعمة.

ومنها: إرادةٌ تميزه عن الحيوان في ملبسه كما يُنَّز عنه في مطعمه ومسكنه وبيانه وعقله وفهمه.

ومنها: اختلافُ الكسوة واللباس وتباينه بحسب تباين أحواله وصنائه، وحربه وسلمه، وظَّعنه وإقامته، وصحَّته ومرضه، ونومه ويقظته، ورفاهيته^(٤)، فلكلِّ حالٍ من هذه الأحوال لباسٌ وكسوةٌ تخصُّها لا تليقُ إلا بها، فلم يجعل كسوته في هذه الأحوال كلها واحدةً لا سبيل إلى الاستبدال بها؛ فهذا من تكريمه وتفضيله على سائر الحيوان.

فصل^(٥)

ثم تأمل خَلَّة^(٦) عجيبَةً جُعِلَت للبهائم والوحوش والسباع والدَّوابِّ،

(١) وهو أحسن الحرير. معرَّبة.

(٢) (ن): «بهذا». وسقطت من (ت).

(٣) (د، ق، ن): «ولذلك».

(٤) (ت): «ورفاهته».

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٣٠)، «توحيد المفضل» (٦٢ - ٦٣).

(٦) (ح، ن): «حكمة». (ر، ض): «خلقة»، خطأ.

على كثرتها، لا يرى منها شيء^(١)، وليست شيئاً قليلاً فتخفى لقلتها، بل قد قيل: إنها أكثر من الناس.

واعتبر ذلك بما تراه في هذه الصحاري من أسراب الطّباء والبقر والوعول، والذّئاب والنّمور، وضروب الهوامّ على اختلافها، وسائر دوابّ الأرض، وأنواع الطّيور، التي هي أضعافُ أضعاف بني آدم؛ لا تكاد ترى منها شيئاً ميتاً، لا في كِناسِه^(٢)، ولا في أوكاره، ولا في مساقطه ومراعيه وطرقه وموارده ومناهيله ومعاقله ومعاصمه؛ إلا ما عدا عليه عادٍ؛ إمّا أفتَرسه سَبُعٌ أو رماه صائدٌ أو عدا عليه عادٍ أشغله وأشغل بني جنسه عن إحراز جسمه وإخفاء جيفته.

فدَلَّ ذلك على أنها إذا أَحَسَّت بالموت، ولم تُغْلَبْ على أنفسها، كَمَتَتْ^(٣) حيث لا يوصل إلى أجسامها، وقَبَرَتْ جيفها قبل نزول البين بها، ولولا ذلك لامتلات الصحاري بجيفها وأفسدت الهواء بروائحها، فعاد ضررُ ذلك بالناس، وكان سبيلاً إلى وقوع الوباء.

وقد دلَّ على هذا قوله تعالى في قصّة أبنَي آدم: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ، كَيْفَ يُورِي سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يُوَيْلَتَى أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١].

وأما ما جُعِلَ عَيْشُه بين الناس، كالأنعام والدّوابّ؛ فلقدرة الإنسان على

(١) أي: ميتاً، إلا في أحوال قليلة، كما سيأتي. وفي السياق هاهنا اختصارٌ مخل، والنص في (ر، ض): «... فإنها توارى أنفسها كما يوارى الناس موتاهم، وإلا فأين جيف هذه الوحوش والسباع وغيرها لا يرى منها شيء؟!...».

(٢) وهو الموضع الذي يأوي إليه الطّي؛ ليستكن به ويستتر. «اللسان» (كنس).

(٣) (ن، ح): «مكثت». (ض): «كمنا».

نقله، واحتياله في دفع أذيتَه، مُنِعَ مما جُعِلَ في الوحوش كالسِّباع.
فتأمَّل هذا الذي حارَ بنو آدم فيه وفيما يفعلون به؛ كيف جُعِلَ طبعًا في
البهائم، وكيف تعلَّموه من الطَّير!

وتأمَّل الحكمة في إرسال الله تعالى لابن آدم الغرابَ المؤذِنَ أسمُه
بغربة القاتل من أخيه، وغربته هو من رحمة الله تعالى، وغربته بين أبيه وأهل
بيته^(١)، واستيحاشه منهم واستيحاشهم منه. وهو من الطُّيور التي تنفرُ منها
الإنسُ ومن نعيقها وتستوحشُ بها، فأرسل الله إليه مثل هذا الطَّائر حتى صار
كالمعلِّم له والأستاذ، وصار بمنزلة المتعلِّم والمستدِلِّ.

ولا تُنكر حكمة هذا الباب وارتباط المسمَّيات فيه بأسمائها، فقد قال
النبي ﷺ: «إذا بعثتم إليَّ بريدًا فابعثوه حَسَنَ الاسم حَسَنَ الوجه»^(٢)، وكان
يَسأل عن أسم الأرض إذا نزلها^(٣)، واسم الرسول إذا جاء إليه^(٤)، ولما

(١) (ح، ن): «من أبيه وأهله».

(٢) روي من طريق واهية. وأقوى ما في الباب حديث بريدة عند البزار (٤٣٨٣) من طريق
معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه. وظاهرُ إسناده
الحُسْن لو صحَّ سماع قتادة من ابن بريدة، وفيه نظر، ولعلَّ البلاء فيه من معاذ بن
هشام؛ فإن له أوهاماً، والحديث محفوظٌ عن هشام بلفظ آخر أشبه من رواية معاذ،
وهو الآتي تخريجه بعد هذا.

وانظر: «علل ابن أبي حاتم» (٣٢٩/٢)، و«الموضوعات» (٣٣٢)، و«اللالي
المصنوعة» (١١٢/١)، و«السلسلة الصحيحة» (١١٨٦).

(٣) جزءٌ من حديث أخرجه أحمد (٣٤٧/٥)، وأبو داود (٣٩٢٠)، والنسائي في
«الكبرى» (٨٧٧١)، وغيرهم عن بريدة.

وصححه ابن حبان (٥٨٢٧). وحسنه ابن حجر في «الفتح» (٢١٥/١٠).

(٤) كما سأل بريدة عن اسمه حين جاءه في سبعين من أهل بيته في طريق هجرته. وفي =

جاءهم سهيل بن عمرو يوم الحديبية قال: «قد سهل لكم من أمركم»^(١)، ولما أراد تغيير اسم حزن بسهل^(٢)، قال^(٣): «لم يزل معنى اسمه فيه وفي ذريته»، ولما سأل عمر بن الخطاب الرجل عن اسمه واسم أبيه وداره ومنزله فأخبره أنه جمره بن شهاب، وأن داره بالحرّة^(٤)، وأن مسكنه منها ذات لظى، قال له: «أدرك بيتك فقد أحترق»؛ فكان كما قال^(٥).

وشواهد هذا الباب أكثر من أن تُذكر هاهنا، وهو باب لطيف المنزع، شديد المناسبة بين الأسماء والمسميات^(٦).

وكثيراً ما أولع الناس قديماً وحديثاً بنعيق الغراب، واستدلّوا لهم به على البين والاعتراب^(٧)، وينسبونها إلى الشؤم، وينفرون منها وتنفر منهم؛ فكان

= إسناده ضعيف شديد. وسيأتي تخريجه (ص: ١٥٢٦).

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١) مرسلًا ضمن حديث صلح الحديبية الطويل. وقال ابن حجر في «الفتح» (٣٤٢/٥): «وهو مرسل، ولم أقف على من وصله بذكر ابن عباس فيه، لكن له شاهد موصول...».

(٢) فابى حزن، وقال: «لا أغير اسمًا سمّانيه أبي». كما في الحديث.

(٣) أي: سعيد بن المسيب بن حزن. والحديث في البخاري (٦٩١٠) بلفظ: «فما زالت الحزونة فينا بعد».

(٤) في الأصول: «بالحرقة». تحريف. وسيأتي الخبر (ص: ١٤٩٢).

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٧٩٠) بإسناد منقطع.

وأخرجه معمر في «الجامع» (٤٣/١١) من وجه آخر، وفيه راوٍ لم يسم.

وروي من وجوه أخرى. انظر: «الإصابة» (٥٣٩/١).

وانظر تعليق ابن عبد البر على الأثر في «الاستذكار» (٢٣٦/٢٧).

(٦) انظر: «زاد المعاد» (٢/٢٣٦ - ٢٤٠)، و«تحفة المودود» (٥٥، ١٢٢).

(٧) انظر: «الحيوان» (٢/٣١٥، ٣/٤٣١ - ٤٤٣)، و«ثمار القلوب» (٢/٦٧١)، =

جديرًا أن يُرسل هذا الطائر إلى القاتل من ابني آدم دون غيره من الطيور،
فكأنه صورة طائره الذي ألزمه في عنقه، وطار عنه من عمله.

ولا تظن أن إرسال الغراب وقع اتفاقًا خاليًا من الحكمة؛ فإنك إذا خفي
عليك وجه الحكمة فلا تُنكرها، واعلم أن خفاءها من لطفها وشرفها، والله
تعالى فيما يخفي وجه الحكمة فيه على البشر الحكيم الباهرة^(١) المتضمنة
للغايات المحموده.

فصل (٢)

ثم تأمل الحكمة الباهرة في وجه الدابة كيف هو؛ فإنك ترى العينين فيه
شاخصتين أمامها لتبصر ما بين يديها أتم من بصر غيرها؛ لأنها تحرس نفسها
وراكبها فتتقي أن تصدم حائطًا أو تتردى في حفرة، فجعلت عيناها كعيني
المنتصب القامة لأنها طليعته، وجعل فوها مشقوقًا^(٢) في أسفل الخطم^(٣)
لتمكّن من العض والقبض على العلف؛ إذ لو كان فوها في مقدّم الخطم
كمكانه^(٤) من الإنسان في مقدّم الذقن لما استطاعت أن تتناول به شيئًا من
الأرض.

ألا ترى الإنسان لا يتناول الطعام بفيه لكن بيده، فلمّا لم تكن الدابة

= و«الجليس والأنيس» (٢/١٣٩)، وغيرها.

(١) (ت): «الحكمة البالغة الباهرة».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٣١)، «توحيد المفضل» (٥٧ - ٥٨).

(٣) (ح، ن): «مستوفيا».

(٤) الخطم: الأنف، أو مقدّمه. «المعجم الوسيط» (خطم).

(٥) (ح، ن): «كما انه».

مَمَّنْ (١) تتناول طعامها بيدها (٢) جُعِلَ خَطْمُهَا مشقوقًا من أسفله لتضعه (٣) على العلف ثم تقضمه، وأُعِينَتْ بالجحفلة - وهي لها كالشفة للإنسان - لتقم (٤) بها ما قُربَ منها وما بُعد.

وقد أشكلت منفعة الذنب على بعض الناس ولم يهتد إليها. وفيها منافع عديدة:

فمنها: أنه بمنزلة الطبق على الدبر والغطاء على حياها (٥)، يواريهما ويستترهما.

ومنها: أن ما بين الدبر ومراق البطن من الدابة له وَضْرٌ (٦) يجتمع عليه الذباب والبعوض، فيؤذي الدابة، فجعل أذنانها كالمذاب لها والمراوح تطرد به ذلك.

ومنها: أن الدابة تستريح إلى تحريكه وتصريفه يمنة ويسرة؛ فإنه لما كان قيامها على الأربع بكل جسمها (٧)، وشغلت قدمها بحمل البدن عن التصرف والتقلب، كان لها في تحريك الذنب راحة ونشرة (٨).

(١) (ت، د): «مما».

(٢) (ح، ن): «فلما لم تكن الدابة لا تتناول بيدها».

(٣) (ض): «لتقبض».

(٤) أي: تتناول. وفي (ق، ن): «لتقم». (ت): «لتقمم». (ر): «لتقمقم».

(٥) الحيا والحياء: الفرج من ذوات الخف والظلف. «اللسان».

(٦) وهو الوسخ.

(٧) (ر، ض): «بأسرها».

(٨) مهملة في (د). (ر): «مسرة». وليست في (ح، ن، ض). وفي «اللسان» (نشر):

«النشرة والنسيم الذي يحيي الحيوان إذا طال عليه الخُموم والعفن والرطوبة...».

وعسى أن يكون فيه حِكْمٌ آخر تقصُر عنها أفهامُ الخلق أو يزدريها السَّامِعُ إذا عُرِضَتْ عليه؛ فإنه لا يعرف موقعها إلا في وقت الحاجة، فمن ذلك أن الدَّابَّةَ تَرْتَطِمُ^(١) في الوَحْل فلا يكونُ شيءٌ أعونَ على رفعها من الأخذ بذنبها.

فصل (٢)

ثم تأمل مشفر الفيل وما فيه من الحِكْمِ الباهرة، فإنه يقومُ له مقام اليد في تناول العلف والماء وإيرادهما^(٣) إلى جوفه، ولولا ذلك ما أَسْتَطَاعَ أن يتناول شيئاً من الأشياء من الأرض؛ لأنه ليست له عنقٌ يمدُّها^(٤) كسائر الأنعام، فلَمَّا عدم العنقَ أَخْلَفَ عليه مكانه الخرطومُ الطَّوِيلُ لِيَسُدَّ مَسَدَهُ، وَجُعِلَ قادراً على سَدِّه ورفعه وثنيه والتصرُّف به كيف شاء، وَجُعِلَ وعاءٌ أجوفٌ ليِّن الملمس، فهو يتناولُ به حاجته ويحمِّله ما أراد إلى جوفه، ويحبسُ منه^(٥) ما يريد، ويكيدُ به إذا شاء، ويعطي ويتناول إذا أراد.

فَسَلِ المعطل: من الذي عَوَّضَه وأخلفَ عليه مكان العضو الذي مُنِعَه ما يقومُ له مقامه وينوبُ منابه غيرُ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ بخلقه، المتكفل بمصالحهم، اللطيف بهم؟! وكيف يتأتَّى ذلك مع الإهمال وخلوِّ العالم عن قيِّمه وبارئه ومبدعه وفاطره لا إله إلا هو العزيزُ الحكيمُ؟!

(١) تتردَّى. وفي (ن): «تربض». (ح): «تورط». والمثبت من (د، ق، ت، ر، ض).

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٣١ - ٣٢)، «توحيد المفضل» (٥٨ - ٥٩).

(٣) (ض): «وازدراهما».

(٤) (ن، ح): «يمد بها».

(٥) (ن، ح): «فيه».

فإن قلت: فما بآله لم يُخلَق ذا عُنُقٍ كسائر الأنعام؟ وما الحكمةُ في ذلك؟

قيل: ذلك - والله أعلمُ بحكمته في مصنوعاتِه - لأنَّ رأسَه وأذنيه أمرٌ هائلٌ عظيم، وحملٌ ثَقِيلٌ^(١)، فلو كان ذا عُنُقٍ كسائر الأعناق لانهَدَّت رقبته بثقله^(٢)، ووَهنت بحمله؛ فجُعِلَ رأسُه مُلصَقًا بجسمه لئلا يناله منه شيءٌ من الثَّقَلِ والمؤنة، وُخِلِقَ له مكان العُنُقِ هذا المِشْفَرُ الطَّوِيلُ يتناولُ به غذاءه.

ولما طالت عُنُقُ البعير للحكمة في ذلك صَغُرَ رأسُه بالنسبة إلى عِظَمِ جِثَّتِه؛ لئلا يؤذيه^(٣) ثِقَلُه ويُوْهِنَ عُنْقَه.

فسبحان من فاتت أدلَّةُ حكمته^(٤) عدَّ العادِّين وحصرَ الحاصرين.

فصل^(٥)

ثمَّ تأمَّلْ خَلْقَ الزَّرَافَةِ واختلافَ أعضائها وشبَّهَها بأعضاء جميع الحيوان؛ فرأسُها رأسُ فَرَسٍ^(٦)، وعُنُقُها عُنُقُ بَعِيرٍ، وأُظْلَافُها أَظْلَافُ بَقَرَةٍ، وجِلْدُها جِلْدُ نَمْرٍ، حتَّى زعم بعضُ النَّاسِ أنَّ لِقَاحَها من فحولٍ شَتَّى.

(١) (ح، ن): «أمر هائل ثَقِيل». (ر، ض): «أمر عظيم وثَقُل ثَقِيل».

(٢) (ت): «لثقله».

(٣) (ق): «يؤده». لعلها: يؤوده.

(٤) (ق، د، ت): «فاتت حكمته».

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٣٢ - ٣٣)، «توحيد المفضل» (٥٩ - ٦٠).

(٦) «الحيوان» (٧/ ٢٤٢): «وللزرافة خَطَمُ الجمل»، وفي «حياة الحيوان» (٢/ ٤٨١): «رأسها كَرَأْسِ الإِبِل».

وذكروا أنَّ أصنافها من حيوان البرِّ إذا وَرَدَت الماء ينزو بعضها على بعض،
فتنزو المستوحشة على السَّائمة؛ فتُتَبَّج مثل هذا الشخص الذي هو كالمُلْتَقَط
من أناسٍ شَتَّى^(١).

وما أرى هذا القائل إلا كاذبًا عليها وعلى الخِلْقَة^(٢)؛ إذ ليس في
الحيوان صنفٌ يَلْقَحُ صنفًا آخر، فلا الجمل يلقح البقر، ولا الثور يلقح
النَّاقة، ولا الفرس يلقحها ولا يلقحانه، ولا الوحوش يلقح بعضها بعضًا، ولا
الطيور، وإنما يقع هذا نادرًا فيما يتقارب، كالبقر الوحشي والأهليّ،
والضَّأن^(٣) والمَعَز، والفرس والحمار، والذَّئب والضَّبُع؛ فيتولَّد من ذلك:
البغل، والسَّمْع، والعِشْبَار^(٤).

وقول الفقهاء: «هل تجب الزَّكاة في المتولَّد من الوحشي والأهليّ؟ فيه
وجهان»^(٥)؛ هذا إنما يُتَصَوَّر في واحدٍ أو اثنين أو ثلاثة يكْمُلُ بها النِّصاب،
فأمَّا نصابُ كلِّه متولَّد^(٦) من الوحشي والأهليّ فلا وجود لذلك.

(١) انظر: «الحيوان» (١/١٤٢، ١٥١، ٧/٢٤١ - ٢٤٣)، و«مروج الذهب» (٢/١١١)،
و«وفيات الأعيان» (٤/٤٠٠)، و«عجائب المخلوقات» (٢٤٨)، و«حياة الحيوان»
(٢/٤٨١).

(٢) وكذب الجاحظ ذلك أيضًا.

(٣) (د): «والضبع». وفي الطرَّة: «لعلها: والضأن».

(٤) السَّمْع: ولد الذئب من الضبع. والعِشْبَار: ولد الضبع من الذئب. والبغل: متولَّد من
الفرس والحمار، وانظر: كتاب «البغال» للجاحظ (٢/٢٩٨ - رسائله).

(٥) انظر: «المغني» (٤/٣٥).

(٦) في الأصول: «كل متولد». وهو تحريف.

والأحكام المتعلقة بهذه المتولّدات تُذكرُ في الزّكاة وجزاء الصّيد والأضاحي والأطعمة^(١)، فيغلّبُ في كلّ بابٍ الأحوط^(٢)؛ ففي الأضاحي يغلّبُ عدمُ الإجزاء، وفي الإحرام والحرم يغلّبُ وجوبُ الجزاء، وفي الأطعمة يغلّبُ جانبُ التحريم، وفي الزّكاة اختلافٌ مشهور^(٣).

وسئل شيخنا أبو العباس ابنُ تيميّة - قدّس الله روحه - عن حمارٍ نَزَا على فرسٍ فأحبّلها، فهل يكونُ لبنُ الفرس حلالاً أو حراماً؟

فأجاب بأنه حلال^(٤)، ولا حكمٌ للفحل في اللبن في هذا الموضع، بخلاف الأناسي؛ لأنَّ لبنَ الفرس حادثٌ من العلف فهو تابعٌ لِلْحِمَى، ولم يَسِرْ وطءُ الفحل إلى هذا اللبن؛ فإنه لا حُرمة هناك تنتشر، بخلاف لبن الفحل في الأناسي فإنه تنتشرُ به حُرمة الرّضاع، ولا حُرمة هاهنا^(٥) تنتشرُ من جهة الفحل إلا إلى الولد خاصّة؛ فإنه يتكوّنُ منه ومن الأمّ، فغلّب عليه التحريم، وأمّا اللبن فلم يتكوّن بوطئه وإنما تكوّن^(٦) من العلف، فلم يكن حراماً.

(١) في الأصول: «والأحوط». وهو خطأ، بدلالة اللّحاق، وواقع مدونات الفقه.

(٢) العبارة مضطربة في (ح، ن).

(٣) انظر: «المغني» (٥/٣٩٩، ١٣/٣١٩، ٣٦٨).

(٤) أي: من هذه الجهة. وذلك ما لم يُسكر. أما المسكر منه - وهو شرابٌ مشهورٌ في

عهد المماليك، يسمّى: القِمِزُ، انظر: «رحلة ابن بطوطة» (١/٢٢٠)، و«نهاية الأرب»

(٢٧/٢٣١) - فحرام. انظر: «جامع المسائل» (٤/٣٤٤)، و«مجموع الفتاوى»

(٣٤/١٩٣)، و«الأشربة» لابن قتيبة (١٢٩).

(٥) (ح، ن): «هناك».

(٦) (ح، ت، ن): «يكون».

هذا بسطُ كلامه وتقريرُهُ.

والمقصودُ إبطالُ زعم^(١) أنَّ هذه الحيوانات المختلفة يلقح بعضها بعضًا عند الموارد، فتكوّنُ الزّرافة، وأنه كاذبٌ عليها وعلى الإبداع.

والذي يدلُّ على كذبه أنه ليس الخارجُ من بين ما ذكرنا من الفرس والحمار، والدّئب والضّبُع، والضّأن والمَعز، له عضوٌ من كلّ واحدٍ من أبيه وأمّه كما يكونُ للزّرافة عضوٌ من الفرس وعضوٌ من الجمل، بل يكونُ كالمتوسّط بينهما الممتزج منهما، كما نشاهده في البغل؛ فإنك ترى رأسه وأذنيه وكفله^(٢) وحوافره وسطًا بين أعضاء أبيه وأمّه، مشتقّةٌ منهما، حتى تجدَ شحيجه^(٣) كالممتزج من صهيل الفرس ونهيق الحمار.

فهذا يدلُّ على أنَّ الزّرافة ليست بنتاج آباءٍ مختلفةٍ كما زعمَ هذا الزّاعم، بل من خَلقٍ عجيبٍ وصُنْعٍ بديعٍ من خَلق الله الذي أبدعه آيةً ودلالةً على قدرته وحكمته التي لا يُعْجِزُها شيءٌ؛ ليُريَ عباده أنه خالقُ أصناف الحيوان كلّها كما شاء، وفي أيّ صورةٍ شاء^(٤)، وفي أيّ لونٍ شاء؛ فمنها: المتشابهة الخِلقة المتناسبُ الأعضاء، ومنها: المختلفُ التّركيب والشكل والصّورة.

كما أرى عباده قدرته التّامة في خلقه لنوع الإنسان على الأقسام الأربعة الدّالة على أنه مخلوقٌ بقدرته ومشيتته تابعٌ لها:

(١) (ن): «من زعم».

(٢) (ض): «وكفله وذنبه».

(٣) الشّحيجُ والشّحاج: صوتُ البغل. «اللسان» (شحج).

(٤) «وفي أيّ صورةٍ شاء» ليست في (ح، ن).

* فمَنه ما خُلِقَ من غير أبٍ ولا أمٍّ؛ وهو أبو النُّوع الإنساني.
 * ومنه ما خُلِقَ من ذكِرٍ بلا أنثى؛ وهي أمُّهم التي خُلِقَتْ من ضِلَعِ آدم.
 * ومنه ما خُلِقَ من أنثى بلا ذكِرٍ؛ وهو المسيحُ بن مريم.
 * ومنه ما خُلِقَ من ذكِرٍ وأنثى؛ وهو سائرُ النُّوع الإنساني.
 لِيُرِيَ عِبَادَهُ آيَاتِهِ، وَيَتَعَرَّفَ إِلَيْهِمْ بِآلَائِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ: «كُنْ»؛ فَيَكُونُ.

وأما طُولُ عُنُقِ الزَّرَافَةِ وما لها فيه من المصلحة؛ فلأنَّ منشأها ومَرَعَاها - كما ذكر المَعْتَنُونَ^(١) بِمَحَالِّهَا ومَسَاكِنِهَا - فِي غِيَاطِلَ^(٢) ذَوَاتِ أَشْجَارٍ^(٣) شاهقة ذاهبة طوًلاً؛ فَأُعِينَتْ بِطَوْلِ الْعُنُقِ لَتَنَاقُلَ أَطْرَافَ الشَّجَرِ الَّتِي هُنَاكَ وَثَمَارَهَا.

فهذا ما وصلت إليه معرفتهم، وحكمة اللطيف الخبير فوق ذلك وأجلُّ منه.

-
- (١) (ن): «المعنون». (ت): «المعينون». (ح): «المفتون».
- (٢) جمع غيطل، وهو الشجر الكثير الملتف. «اللسان» (غطل). والمثبت من (ر، ض). وتحرفت في (ن، ح): «عناطل»، وفي (د، ت، ق): «عياطل»، وناقعة عيطل: طويلة العنق. وهضبة عيطل: طويلة. «اللسان» (عطل). ولا علاقة لعلو المكان بما نحن بسبيله، إنما الشأن علو الأشجار. ونقل الجاحظ في «الحيوان» (٢٤٢/٧) أنها في أعالي بلاد النوبة. وانظر: «مروج الذهب» (١١١/٢)، و«جمهرة الأمثال» (٥٣١/١)، و«وصف أفريقيا» (٢٥٨/٢)، و«معجم البلدان» (بربرة)، و«آثار البلاد» (٧، ١٢، ١٥). وفي «الموسوعة العربية الميسرة» (٩٢٣): «تعيش في أفريقيا بالمناطق المكشوفة جنوبي الصحراء الكبرى».
- (٣) (ح): «تحت أشجار». وفي طرتها إشارة إلى أن في نسخة: «ذوات».